

مُتَلِّمًا

تنوير ، أم شعور بالعار؟

عندما كنت طالبا للدكتوراه فى الاقتصاد، منذ أربعين عاما أو أقل قليلاً، كنت واحداً من عدد لا بأس به من الطلبة المصريين الذين جاءوا إلى لندن على نفقة الحكومة ليدرسوا جانباً أو آخر من جوانب التنمية.

هذا يدرس الاقتصاد، وذاك يدرس التعليم، وآخر يدرس الإحصاء.. الخ. وكانت كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية تعجّ فى ذلك الوقت بالطلبة الآتين، ليس فقط من مصر والبلاد العربية، بل وأكثر منهم من الهند وغانا ونيجيريا وأمريكا اللاتينية وسائر ذلك الجزء من العالم المشهور باسم «العالم المتخلف».

كنا جميعاً، رغم اختلاف ألوان بشرتنا، نتفق فى أشياء أخرى كثيرة منها أننا كنا كلنا نقبل بدون وعى ولا تفكير، الحكمة السائدة وقتها فى موضوع التنمية الاقتصادية، وخلاصتها أن هناك جزءاً متقدماً من العالم، وجزءاً متخلفاً، والمسألة كلها مسألة مراحل على طريق واحد، بعض الناس أكثر تقدماً فى هذا الطريق من غيرهم، وأننا للأسف فى آخر الطريق، وليس هناك شىء أهم ولا أنبل من محاولة «اللاحاق» أو «سد الفجوة» بيننا وبينهم. كانت نظرية روستو فى مراحل النمو الاقتصادى تحظى وقتها بشهرة واسعة وقبول عام، وقد تعلمنا منها ومن غيرها هذه

الفكرة السخيفة الخاصة بمراحل النمو، والتي تضع جميع البشر فى صف واحد طويل: الأوائى فى هذا الصف هم الأقرب إلى «الجنة»، والجنة هى: بكل تأكيد، أن يكون متوسط دخل الفرد مساويا لمتوسط الدخل فى الولايات المتحدة، وهو نحو أربعة آلاف دولار فى السنة. فى ذلك الوقت.

كنا أصغر أو أحمق من أن ندرك وقتها خطأ هذه الفكرة، (ومن المدهش أن البعض لازال يصدقها حتى الآن)، ولكن كان كل شىء حولنا يدفعنا إلى تصديقها. كان الغرب فى قمة نجاحه. أوروبا أتمت لتوها إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وتجرى للحاق بمستوى المعيشة الأمريكى وتحقق فى ذلك نجاحاً باهراً، والغرب كله يحقق معدلات فى نمو مستوى المعيشة لم يعرفها أحد فى التاريخ الإنسانى كله. لم تكن مشكلة فيتنام قد بدأت بعد، ولا مشاكل تدهور معدلات النمو فى الغرب التى بدأت منذ أوائل السبعينيات. ولم يكن أحد يدرك بعد خطورة ما يحدث للبيئة، ولم تكن قد قامت بعد ثورة الشباب على المجتمع الاستهلاكى، التى حدثت بعد أن كنا قد أتممنا دراستنا، ولم يكن قد انتشر بعد إدمان الشباب للمخدرات، وارتفاع معدل الجريمة أو ظاهرة العائلة المكونة من أطفال يرعاهم أحد الوالدين فقط، أو ظاهرة الإباحية فى الفن والحياة، أو الحركات النسوية أو الدفاع عن حقوق الشواذ جنسياً، أو الاعتراف بالزواج بين رجلين أو امرأتين.. الخ. لم يكن كل هذا قد ظهر بعد، ومن ثم كان دن السهل جدا أن نقبل نظرية روستو فى

مراحل النمو الاقتصادي وأن نعتبر أن هدفنا الأسمى هو الاقتراب من اللجنة الأمريكية.

لم يبد أحد اهتماماً بجملة عارضة وردت في كتاب روستو الشهير، وألقاها هو نفسه بدون اهتمام كبير، وتتعلق بأن من الممكن جداً أن يحدث، بعد أن ارتفع متوسط الدخل إلى هذا الحد في الغرب، أن يبدأ الناس في العودة إلى تفضيل العائلات الكبيرة فيرتفع معدل المواليد من جديد، إذ قد يدرك الناس أن العائلة الكبيرة قد تكون مصدرًا من مصادر الرفاهة تعوض عن الملل الذي قد تنتجه سهولة الحياة المادية. وقد أشار روستو إلى أن شيئًا كهذا يبدو أنه حصل في أمريكا خلال سنوات الحرب الثانية (فارتفع معدل المواليد من ١٨ إلى ٢٢ في الألف) وقد يستمر هذا ويزيد، وقد ينتشر منها إلى أوروبا.

وعلى كل حال لم تستمر ظاهرة ارتفاع معدل المواليد فعاد هذا المعدل إلى الانخفاض في العالم «المتقدم» إلى ١٣ في الألف، بينما استمر العالم «المتخلف» على عهده في التوالد بما يتراوح بين مئلي وثلاثة أمثال هذا لقدر.

شيء آخر كان مشتركاً بيننا نحن القادمين إلى أوروبا من العالم لمتخلف؛ وهو، بكل صراحة شعور بالعار. لم نكن نشعر بالعار كأفراد، نقد كنا نشعر بحق بأننا ننتمي إلى صفوة مجتمعاتنا التي أتينا منها، ومن منا لم يكن من الصفوة عند قدومه فسوف توفر له شهادة الدكتوراه هذه لمكانة حتما عند عودته. كنا بالطبع شبابًا محظوظين، ولكننا كنا من لناحية الأخرى «نشعر بالعار» إزاء الأجنبي، لأسباب أوضح من أن

تحتاج إلى بيان. فصورة مجتمع الرخاء من حولنا لا تخطئها العين، ومشاكلهم كلها لم تكن قد بدأت أو لم تكن قد ظهرت لنا بعد، وكل شيء كان يؤكد لنا صحة الاعتقاد بأن ارتفاع مستوى الدخل يجلب معه بالضرورة كل شيء طيب في الوجود: ليس فقط المستوى المادى المرتفع، بل والوجه الجميل. والأخلاق العالية، وحسن السلوك، والفن الراقى، والروح العلمية المتجردة من الوهم، والحرية والديمقراطية واحترام آدمية الإنسان، والعلاقات الاجتماعية السامية.. إلى آخر ما يمكن أن يعتبر من طيبات الحياة. كل ما يلزم بلادنا إذن هو هذا الشيء السحري: ارتفاع معدل النمو. وهو فى نهاية الأمر مسألة حسابية: معدلات الاستثمار الواجبة مضروبة فى معامل الناتج/ رأس المال، تعطيك على الفور ما تريد. كم بدا الأمر سهلاً حينئذ، أو عى الأقل بدا وكأنه فقط مسألة وقت. وقد ضاعف من استعدادنا لقبول هذه الفكرة، نحن القادمين لدراسة الاقتصاد بالذات، الاعتقاد الشائع بأن الاقتصاديين هم الذين يملكون المفتاح السحري للتنمية، فإذا عدنا من لندن بهذا المفتاح السحري، واستلمنا أماكننا الطبيعية فى وزارات التخطيط أو كمستشارين لرئيس الجمهورية، سنستطيع أن نضع علمنا موضع التطبيق، وتدخّل مصر والهند وغانا وغيرها «مرحلة الانطلاق» التى شرحها روستو، وينتهى الأمر فلا يمكن أن تعود بلادنا أدراجها مرة أخرى.

لهذا لا بد أن يتصور القارئ الكريم مدى خيبة أملنا عندما اكتشفنا، ليس فقط أن المسألة أصعب من هذا بكثير (وهم على كل حال لم يعينونا فى وزارات التخطيط ولا مستشارين لرئيس الجمهورية لأسباب ليس هنا

محل ذكرها)، ولكن عندما اكتشفنا أيضا أنه حتى الغرب العظيم نفسه يمكن أن يعود أدراجه، وأن الموضوع ليس موضوع «مراحل» على الإطلاق. نعم كانت هناك خيبة أمل كبيرة عندما اكتشفنا أن رفع معدل النمو ليس مجرد مسألة حسابية، ولا حتى اقتصادية، بل أشمل من هذا بكثير، وعندما اكتشفنا (أو اكتشف بعضنا على الأقل) أن التقدم ليس حتميا، وأن التاريخ الإنساني ليس كالسلم الذى يقف البعض على درجاته العليا والبعض الآخر على درجاته الدنيا، ولا هو كالطريق الواحد الذى يتقدم فيه البعض خطوات على الآخرين، وإنما هو كمجموعة من الطرق المتشعبة، لكل طريق مزاياه وعيوبه، واختار الغرب أن يسير فى إحداها فكسب أشياء وخسر أشياء، وأن هذا الاختيار كان تحكيمياً إلى حد كبير، ومحكوماً بظروف اجتماعية وبيولوجية ونفسية مختلفة، ومن السخف محاولة إقناعنا بأن هذا هو «الطريق الوحيد» الذى يمكن السير فيه، ويجب السير فيه بسرعة وإلا كنا متخلفين. مثال بسيط للتدليل على ذلك: إن ما نسميه الآن «الحضارة الغربية»، أصبح خلال هذا القرن العشرين، أكثر فاكثراً، «حضارة أمريكية»، إذ طبعت الولايات المتحدة هذه الحضارة بطابعها الذى لا تخطئه العين. ولكن ما يمكن أن نسميه «الحضارة الأمريكية» ليس إلا نتيجة هجرة جماعات معينة من البشر، لها تاريخ معين وصفات نفسية معينة، وظروف اجتماعية ودينية خاصة، إلى أرض شاسعة غنية بالموارد، لها أيضا سماتها الطبيعية والاقتصادية الخاصة، ونتج عن التفاعل بين هذه المجموعات البشرية بالذات، والظروف الطبيعية والاقتصادية لهذه القارة بالذات، منتجات وسلع

وعادات وأزياء وأطعمة وأفلام واختراعات ولهجات وأنواع معينة من العلاقات الاجتماعية.. الخ، وجد هؤلاء الناس أنها أنسب السلع والعادات والعلاقات لهم فى هذه الظروف الخاصة. فكيف يمكن أن يزعم أحد أن ما أسفرت عنه هذه التجربة بالذات يمثل «قمة التقدم» للناس جميعاً، وأن هذه التجربة الأمريكية الخاصة جداً، تمثل الوقوف على أعلى الدرجات فى سلم التطور الإنسانى؟

كنت كلما زرت أوروبا أو أمريكا، خلال الخمسة وثلاثين عاماً التى انقضت على إنهاء دراستى للدكتوراه، تأكد لدى هذا اليقين: أن المسألة ليست مسألة تقدم وتخلف بل شىء آخر. كان هذا يمثل فى جانب منه خيبة أمل، فى ذلك المثل الأعلى الذى كنا نحاول احتذاءه، ولكنه كان يمثل أيضاً تحرراً عقلياً ونفسياً حقيقياً. فقد تخلصت من خرافة كبيرة كانت تعشى فى عقلى، والأهم من ذلك أنى تخلصت (أو كدت أتخلص) تماماً من ذلك الشعور المقيت بالعار. نعم نحن فقراء ولكن هذا لا يعنى أننا متخلفون. هم متقدمون عنا فى التكنولوجيا، أى فى فن إنتاج السلع والخدمات، أو بالأحرى فى فن إنتاج سلع وخدمات معينة دون غيرها. ولكن فى الحياة أشياء أخرى غير إنتاج السلع والخدمات، بل إن هناك سلعاً وخدمات أخرى لا ينتجونها أو لا يفضلونها وقد تكون أفضل لنا. لا بد إذن أن نميز (هكذا اتضح لى)، بين الفقر والتخلف. نعم نريد التخلص من الفقر، وعلاجه زيادة أنواع معينة من السلع والخدمات (وليس أى سلعة أو أى خدمة). أما التخلف، فأنا أعرف الآن ما هو، إنه ليس إلا هذا الشعور بالعار. فأنت لست متخلفاً إلا بقدر شعورك بالعار إزاء هؤلاء الذين يسمون أنفسهم «متقدمين». وسوف تظل متخلفاً، مهما

زاد متوسط دخلك ومهما ارتفع معدل نموك ومهما زاد ما فى حوزتك من سع وخدمات، طالما أنك تشعر بالعار لأنك لا تملك ما يملكونه، لأن لديك سيارة واحدة مثلاً بدلاً من خمس، أو لأن نوافذ سيارتك لا تفتح أوتوماتيكياً، أو لأنك لا تلبس البلوجينز.. الخ.

كان إدراكى لهذه الحقيقة اكتشافاً حقيقياً بالنسبة لى، يشبه اكتشاف البيطة المسكينة فى قصة هانس كريستيان اندرسون الشهيرة، أنها ليست فى الحقيقة بيطة قبيحة، بل بجعة صغيرة جميلة. ومن ثم زال عنها فجأة الشعور بالعار، ولم تعد «متخلفة». نعم نريد إطعام الجوعى وتوفير الكساء والمأوى المناسب لمن لا كساء أو مأوى لهم، ولكن هذا فى حد ذاته ليس مبرراً للشعور بالعار، بل لعل أول شروط النهضة وزيادة السلع الضرورية هو التخلص من هذا الشعور بالعار، وإلا كانت النتيجة، إذا استمرنا نرفع شعار التنمية ونفهمه على النحو الذى نفهمه الآن، إذا استمرنا نسمى أنفسنا متخلفين ونحدد هدفنا بأنه اللحاق بمستوى المعيشة فى الغرب، ستكون النتيجة أننا بعد خمسين عاماً أخرى من «اتنمية»، سيكون لدينا محلات ماكدونالد أكثر وكوكاكولا أكثر، وبلوجينز أكثر، وأيضاً سلاح أكثر وإعلانات أكثر وأفلام جريمة أكثر وشذوذ جنسى أكثر ومخدرات أكثر، وستكون المرأة المصرية أو العربية، خلال هذه الفترة، قد حققت بالطبع نجاحاً باهراً فى الحصول على مساواتها بالرجل: كلاهما يتمتع بنفس مستوى المعيشة وبحرية الحصول على نفس الكمية من الماكدونالد والبلوجينز والمخدرات والاعلانات، وكلاهما له نفس النصيب فى المساهمة فى الجريمة والشذوذ الجنسى.

بل لا أخفى علي القارئ أنني كتشفت أن تقييمي للمثقفين والكتاب المصريين، بل وللسياسيين أيضاً، وترتيب مكانتهم في نظري، إنما يكاد يتطابق مع درجة تقديري لدى «شعورهم بالعار»، كما يبين لي من كتاباتهم وتصريحاتهم ومواقفهم. هذا، فيما يبدو لي، هو إذن سرّ نفوري من كتابات د. زكي نجيب محمود مثلاً، فقد كان يعاني في رأبي، من شعور عميق بالعار إزاء الغرب، لم يفارقه حتى بعد أن بدأ يكتب تلك الكتب التي يقال إنه اعترف فيها بأهمية التراث.

ولعل هذا هو السبب نفسه في نفوري من رجل كالسادات إذا قورن برجل كعبد الناصر، وهكذا. والمسألة ليست مسألة علمانيين وتراثيين، فهناك من العلمانيين من لا تجد عندهم هذا الشعور بالعار، وهناك ممن يتكلمون باسم التراث ممن تلمح وراء تعصبهم شعوراً دفيناً بالعار إزاء هذا الغرب الذي لا يكفون عن توجيه الشباب له، وشوقاً شديداً إلى الحصول على أكبر كمية من سلعه ومنتجاته.

كان هذا هو موقعي مثلاً عندما سمعت بانعقاد مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة في شهر سبتمبر ١٩٩٤، وعندما قرأت الوثيقة المعروضة على المؤتمر لإقرارها. كانت خلاصة موقعي: نعم نحن فقراء، ولكننا لسنا متخلفين. فلما قرأت الوثيقة ذهلت إذ وجدت كل فقرة من فقراتها تقريباً تفوح منها رائحة حضارة معينة ونمط حياة معين، هو السائد الآن في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. هم يريدون توقيئنا عليها وكأنها تعبر عن تفضيلاتنا نحن أيضاً. من أجل هذا بالطبع اخترع ما يمكن تسميته بلغة هيئة الأمم المتحدة، وهي لغة خاصة تكتب بها كل التقارير الصادرة

عن هذه الهيئة ومنظمتها المختلفة. لغة تحاول إخفاء هذه الرائحة الخاصة، والمصالح الخاصة، والتظاهر بأن العالم واحد تحكمه مصالح واحدة غير متضاربة، وتسوده قيم واحدة غير متباينة. فالوثيقة تفيض بالكلام عن السكان والعلاقات الجنسية ولكنها لا تكاد تلمظ بكلمة «الزواج» أو كلمة «الأسرة». والوثيقة تعتبر من قبيل المسلمات وجود علاقات جنسية قبل الزواج وبدونه وتعتبر هذا حقاً من الحقوق الواجبة الاحترام. والوثيقة تحاول بنجاح كبير ألا تجرح شعور الشواذ جنسياً، من الرجال أو النساء، فتفصل فصلاً حاسماً بين العلاقة الجنسية والإنجاب، وتعتبر «حرية الاختيار» في هذا الأمر من الحريات الأساسية، المهم هو أقصى قدر من الإمتاع. «الفرد» إذن هو الأساس في نظر هذه الوثيقة، وميوله وأهوائه، أي كانت غرابتها في نظر بعض الثقافات الأخرى (بل وأي كانت غرابتها حتى في نظر الثقافة الغربية نفسها منذ عشرين سنة فقط) واجبة الاحترام. وفي سبيل ذلك تضحي بأى مقدسات دينية أو تقاليد أو أعراف تسود الثقافات الأخرى.

والوثيقة تتملق بشدة الحركات النسوية الجديدة في الغرب، وكأنها جاءت بدورها بآخر اكتشافات العقل الإنساني ووضعت يدها على آخر أسرار التقدم البشري، عندما تنادى بالمساواة في كل شيء بين الرجل والمرأة، وكأن المساواة المطلقة بين الجنسين، وليس الاعتراف باختلاف الدور والوظيفة، هي أسمى أنواع العلاقة بين الرجل والمرأة، وتعتبر الوثيقة عن هذا الهدف بعبارات تكاد تكون مضحكة، ولو كان بإمكانها أن تطالب الرجل بإرضاع الأطفال أسوة بالنساء لفعلت!

والمؤتمر نفسه وما دار فيه ، وما فعلته وسائل الإعلام المصرية قبله وأثناءه ، كل هذا يدل على مدى عمق شعور معظم كتابنا ومعلقينا ، بالعار إزاء الغرب ، إذ ما كل هذا الحرص على أن يرضى عنا الأجانب؟ وما كل هذا الاهتمام برأى الأجانب فينا؟ والمذبة التلفزيونية تبدو وكأنها تستجدي من الأجنبي أن يمدح مصر ويثنى على طيبة المصريين وكرمهم؟ ماذا يهم إذا اعتبرنا الأجانب طبيبين أو غير طبيبين؟ ، وما كل هذا الاهتمام بممثلة أمريكية تفضلت وتعطفت علينا فقالت كلمة رقيقة عن المصريين؟ وما هذا الإخراج المستغرب السخيف لنشيد الجهاد لعبد الوهاب في الحفل الذي أقيم لأعضاء المؤتمر في القلعة ، حيث لا تكاد تستطيع من فرط صخب الأوركسترا أن تعرف هل هذا نشيد لعبد الوهاب أم لمؤلف أوروبى؟ وهل المصرى الذى يغنى كل مصرى ينادى ينطق بالعربية أم بالإيطالية؟ وما هو المؤتمر يعقد جلساته يوم الجمعة أيضاً لمجرد أن الغرب يعتبره يوماً كبقية الأيام ، ويخبرنى مذيع التلفزيون أن أعمال المؤتمر ستوقف يومى السبت والأحد اللذين يصفهما دون أن يبدو عليه أى استغراب بأنهما «عطلة نهاية الأسبوع»!

هناك شيء واحد لا شك فيه ، لأنه مجرد تحصيل حاصل ، وهو أن ارتفاع معدل المواليد مع بقاء معدل نمو الناتج كما هو ، سوف يترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من السلع والخدمات. هذا بالطبع صحيح مائة بالمائة ، ولكن ارتفاع معدل المواليد قد يؤدي فى بعض الحالات إلى ارتفاع معدل الناتج ، وقد يؤدي إلى ارتفاعه بدرجة تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من السلع والخدمات. وبلاد العالم تختلف فيما بينها فى هذا الصدد ، فحال مصر ليس كحال السودان أو العراق ، وحال البلاد العربية ككل

ليس كحال الهند مثلاً. فالأفضل أن يترك لكل بلد أو كل مجموعة من البلاد، أن ترسم لنفسها خطتها وفلسفتها السكانية الخاصة، والإصرار على الكلام عن العالم ككل في هذا الموضوع، يعرض على بعض أمم العالم هواجس أمم أخرى بلا مبرر خصوصاً أن نفس الذين يصرون على الكلام بلغة عالمية هنا، لا يحبون أن تكلمهم بنفس اللغة عندما يتعلق الأمر بفتح أبواب الهجرة مثلاً.

أضف إلى ذلك أن ارتفاع نصيب الفرد من السلع والخدمات ليس هو دائما الهدف الأسمى الذى يستحق أن يبذل كل شيء فى سبيله. قد يكون الأمر واضحاً فى حالة مصر مثلاً (وإن كانت حتى حالة مصر لا بد أن يختلف القول فيها لو كانت جهود التنمية أكثر جدية وصدقاً، بمعنى أن تخفيض معدل المواليد قد يكون مرغوباً فيه لسبب وحيد وهو أن سياساتنا الإنمائية فاشلة وغير عقلانية) ولكن الأمر ليس بهذا الوضوح فى حالة دولة كالكويت مثلاً أو الإمارات أو حتى السعودية أو ليبيا. فقد تكون العائلة الكبيرة مصدراً أهم من مصادر الرفاهية الإنسانية فى هذه البلاد التى بلغت حداً معقولاً من متوسط الدخل، بالمقارنة برفع معدل التنمية. وقد تكون زيادة حجم الأسرة فى نظر الفلسطينيين، حتى ولو اقترن ببعض الانخفاض فى متوسط الدخل، هدفاً أهم بكثير من التنمية، إذا كان سوف يسهل عليهم، فى وقت ما فى المستقبل، استرداد أراضيهم المسلوبة.

بالإضافة إلى ذلك، لماذا يفرض على أن أقبل أن زيادة نسبة النساء العاملات خارج المنزل بأجر (أى لدى الغير) هو دائماً شيء أفضل من

العكس؟ وهو ما تعتبره الوثيقة من المسلمات لمجرد أن هذه هي التجربة الغربية في هذا الأمر؟ ولماذا تعتبر الوثيقة التخطيط في موضوع السكان أمراً مرغوباً فيه وطلوباً (رغم أنه يتضمن التدخل في حريات الناس) بينما تعتبر التخطيط فيما عدا هذا شيئاً سيئاً؟

ليس هناك ما يجبرني على أن أقبل هذا كله وكأنه من المسلمات إلا شيء واحد: أن يكون في أعماقي شعور قوى جداً بالعار إزاءهم، يدفعني دفعا إلى أن أفعل المستحيل لكسب رضاهم. وهذا هو للأسف ما فعلناه خلال هذا المؤتمر.



ولكن مؤتمر السكان الذي عقد في ١٩٩٤، لم يكن إلا مثالا واحداً من أمثلة كثيرة لهذا الشعور الدفين بالعار. شيء مهم آخر تشترك فيه معظم هذه الأمثلة، إن لم تكن كلها، هي أن التعبير فيها عن هذا الشعور الدفين بالعار يتخذ شكلاً غريباً جداً، ومختلفاً تماماً عن حقيقة الشعور الذي يصدر عنه. فكما أن هذا الشعور بالعار لدى الاقتصاديين يعبر عنه بالدعوة إلى الإسراع بالتنمية الاقتصادية بالطريقة التي ألفناها، يتخذ هنا الشعور لدى كثير من مفكرينا وأدبائنا وفنانينا شكل الدعوة إلى «التنوير». وكل من الشعارين في رأيي زائف بمعنى أنه يجعل شيئاً خبيثاً يتخذ صورة الهدف النبيل والجذاب.

فكل من شعارى التنمية والتنوير باعنيين الراجين لهما يخفى في ثناياه مسخ شخصية الأمة والتضحية بكل ما تتسم به عن غيرها، دون تمييز بين الصالح منه والظالم، وافقادها القدرة على الابتكار الحقيقي

والنهضة الحقيقية، باسم رفع متوسط الدخل مرة، وباسم الانتصار للعلم والعقلانية والحرية مرة أخرى.

بناء على هذا الاعتقاد الراسخ لدىّ في أن ما يسمى بالتنوير في بلادنا هو في معظم الأحوال «تنوير زائف»، كتبت هذه المجموعة من البحوث والمقالات التي يجمعها هذا الكتاب. كتبتها في مناسبات مختلفة، ولكني رأيت أن الفكرة الأساسية فيها كلها فكرة واحدة، هي الاحتجاج على ما أعتبره تنويراً زائفاً، ومحاولة الانتصار لما أعتبره التنوير الحقيقي الذي من شأنه دون غيره أن يؤدي إلى نهضة حقيقية.

ولدىّ أمل في أن تتاح لي فرصة قريبة لأن أتناول بالتفصيل «التعبير الاقتصادي» عن نفس هذا الشعور بالعار، وهو شعار «التنمية الاقتصادية». فشعار التنمية، مثل شعار التنوير، اسم جميل يطلق على عمل قبيح. فكما أن ما يسمى تنويراً عندنا هو في حقيقته مسخ لشخصية الأمة وعبث بتراثها، وتضحية بلا مقابل بأعلى وأعزّ مافيهما، فإن ما يسمى تنمية عندنا (وفي معظم بلاد ذلك الجزء التعس من العالم المسمى بالمتخلف) هو في الأساس «تغريب» لأنماط الإنتاج وأنماط الاستهلاك، وتضحية بلا مقابل أيضاً بالرفاهية الانسانية، التي هي أوسع بكثير من منتجات الغرب وأنماط استهلاكه وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية. فإذا كنت في هذا الكتاب أحاول أن أبين أوجه الزيف في شعار التنوير، فأرجو أن أبين في كتاب آخر أوجه الزيف في شعار التنمية.

جلال أمين

القاهرة، فبراير ١٩٩٩